

تشجيع أبحاث شبابية

على مشارف عقد من الزمن:
ماذا جنى العمل الجماعي من تجربة الحوار
الوطني حول المجتمع المدني؟

سفيان الكمري

باحث في سلك الدكتوراه بكلية العلوم القانونية والسياسية-سطات، المغرب

24 أبريل 2022



على مشارف عقد من الزمن:

ماذا جنى العمل الجماعي من تجربة الحوار الوطني حول المجتمع المدني؟

ملخص:

على امتداد سنة كاملة، عرف المغرب خلال الفترة ما بين مارس 2013 ومارس 2014 حدثا مهما، تمثل في عقد أضخم حوار بين الدولة وجمعيات المجتمع المدني في تاريخ المغرب، وقد كان من مخرجاته تبلور مجموعة من الالتزامات المشتركة بين الفاعلين الرسمي والمدني، وذلك من أجل تطوير الحياة الجمعوية وتيسير الوسائل الممكنة وتوفير البيئة الملائمة لتمكين جمعيات المجتمع المدني من القيام بأدوارها الدستورية في أحسن الظروف.

في سياق تعقب أثر الحوار الوطني وتوصياته على المستوى الواقعي، تم رصد محدودية كبيرة في تنزيل وإعمال مخرجات الحوار الوطني، فمن جهة، هناك حصيلة هزيلة فيما يتعلق بتفعيل التوصيات ذات الطابع التشريعي كما تبين المعطيات الحكومية، ومن جهة أخرى، لا يزال العمل الجماعي يعاني من التضييق والتقييد غير المشروع فيما يخص حرياته المكرسة في الاتفاقيات الدولية وبعض التشريعات الوطنية (حرية التأسيس، حرية الفعل، حرية التمويل...)؛ كما أن تجربة الحوار الوطني لم تنعكس على العمل الجماعي نفسه فيما يتصل بتطوير ذاته وأدائه وأشكال تدخلاته رغم المجهودات الهامة التي يقوم بها في هذا الإطار.

إن تقييم تجربة الحوار الوطني في عمومها، ونحن على مشارف عقد من الزمن، يسمح بالقول أن هناك زمنين منقطعين في هاته التجربة: فهناك زمن الحوار المتسم بالمقاربة التشاركية وإعلان الرغبة في القطع النهائي مع الماضي السلبي، وهناك أيضا بالمقابل زمن ما بعد الحوار المتميز بتكريس نفس الواقع الجماعي المؤلف.

الكلمات المفتاحية:

تجربة الحوار الوطني، التوصيات، الدولة، المجتمع المدني، زمن ما بعد الحوار الوطني، الحريات الجمعوية، بنية الحركة الجمعوية، التعاقد، المشاركة.

Summary:

Over the course of a full year, Morocco witnessed during the period between March 2013 and March 2014, an important event, represented in the holding of the largest dialogue between the state and the associations of civil society in the history of Morocco, and among the deliverables of the national dialogue was the crystallization of a set of common commitments between official and civil actors to develop associative life, facilitate the possible means and provide the appropriate environment to enable the civil society associations to carry out their constitutional roles in the best conditions.

In the context of tracing the impact of the national dialogue and its recommendations at the realistic level, a significant limitation has been observed in downloading and implementing the deliverables of this dialogue. On the one hand, there is a poor outcome related to activating the recommendations of a legislative nature as shown by the government data, and on the other hand,



على مشارف عقد من الزمن:

ماذا جنى العمل الجمعي من تجربة الحوار الوطني حول المجتمع المدني؟

the associative action is still suffering from illegal restrictions in the fields of its freedom enshrined in international agreements and some national legislations (freedom of incorporation , freedom of action , freedom of financing...)

In addition to this ,we could say that the experience of the national dialogue was not reflected in the associative action itself in terms of self-development , its performance and forms of intervention , despite the important efforts employed in this side .

Moreover, evaluating the experience of the national dialogue in general ,while we are on the verge of a decade , allows us to say that there are two interrupted periods in this experience : there is a time of a dialogue characterized by participatory approach and showing the will to break with the past , and there is a post-dialogue era characterized by the dedication of the same familiar associative reality .

Keywords :

The National Dialogue Experience ,the Recommendations , the State, The civil Society , Post-National Dialogue Era , The associative liberties ,The structure of the associative movement , Contracting , The participation .



على مشارف عقد من الزمن:

ماذا جنى العمل الجماعي من تجربة الحوار الوطني حول المجتمع المدني؟

تقديم

انعقد الحوار الوطني حول المجتمع المدني وأدواره الدستورية الجديدة خلال الفترة الممتدة بين 13 مارس 2013 و21 مارس 2014، وهو الحوار الذي أطلقتته الوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني آنذاك، وذلك تحت إشراف لجنة وطنية مكونة من ممثلين عن القطاعات الحكومية والمؤسسات الدستورية وفعاليات أكاديمية وجمعية وخبراء مغاربة.

انطلق الحوار في سياق سياسي اتسم بانفتاح الفاعل الرسمي على مبادرات الفاعل المدني واقتراحاته، لقد تميزت الظرفية بسيادة جو إيجابي على مستوى علاقة المجتمع المدني بالسلطة، وذلك من خلال الإشراف المكثف للمنظمات الجمعوية في مختلف النقاشات العمومية التي همت تنزيل دستور 2011¹ سواء تعلق الأمر بقضايا العدالة أو الجهوية أو الإصلاح الضريبي ...

ولكن زمن الحوار يختلف عما بعده، فقد شهدت الفترة ما بين سنة 2014 إلى حدود اللحظة عدة تحولات، شملت مستويات عديدة، حيث نلاحظ في هذا السياق اتجاه علاقة الدولة بالجمعيات إلى مزيد من التوتر والتشنج لا سيما في ظل تزايد تدخلات الجمعيات في المشهد العمومي من خلال الترافع لدى السلطات العمومية من أجل اتخاذ مجموعة من القرارات أو تعديل بعض القوانين، كما أنه يمكن رصد عدة أشكال للتنسيق بين المنظمات المدنية من أجل توحيد العمل الحقوقي وإبداع مبادرات موازية للمبادرات الرسمية (خلق مجموعة من التكتلات والأنسجة خلال السنوات الأخيرة، صدور بعض الموائيق والنداءات والإعلانات المدنية المشتركة...)، ثم كذلك التعثر الكبير الذي حصل بخصوص تنزيل مجموعة من مقتضيات الدستورية (الأمازيغية، الدفع بعدم دستورية القوانين...)، كلها معطيات تؤثر - كما ستبين من خلال هاته الدراسة - على حدوث تطورات في المرحلة التي تلت تنظيم وصدور توصيات الحوار الوطني.

اعتبارا لما سبق، فإن الحاجة تدعو إلى إعادة النباش في تجربة الحوار الوطني ومخرجاته انطلاقا من مبررين اثنين: * أن الأمر يتعلق بتعاقد بين الدولة والجمعيات، مما يستدعي إنجاز تقييم حول المنجز وغير المنجز من تلك الالتزامات المتوافق عليها بين الدولة و جمعيات المجتمع المدني؛

* أن الواقع الحالي أثبت اجترار نفس المشكلات والقضايا المعالجة من طرف الحوار الوطني، مما يستدعي العمل على الإسراع في تنفيذ توصيات الحوار ومخرجاته.

يمكن الانطلاق في تقييم هاته المبادرة الرسمية من تقديم جواب مسبق، يراد من خلاله بحث التكلفة الزمنية للمبادرة -دون نفي تكلفتها المادية والبشرية والتقنية- فدراسة فرضية إهدار الزمن المدني في سياق الحوار وما بعده يعتبر مفيدا وذا جدوى في هاته المساهمة، ولذلك نطلق من كون " النفس التقدمي الذي طبع تجربة الحوار الوطني وتوصياته سنة 2014، لم يكن له أثرا قويا في الواقع العملي، خصوصا ما يتعلق بالمجالات التشريعية والمؤسسية وما يتصل بالحد من الممارسات السلطوية وتطوير الحياة الجمعوية".

¹. أحمد رزق، الحوار الوطني حول المجتمع المدني بالمغرب التوصيات والمقترحات، مجلة الفرقان، العدد 74 بعنوان المجتمع المدني بالمغرب، مطبعة النجاح الجديدة الدار البيضاء، 2014، ص: 56



على مشارف عقد من الزمن:

ماذا جنى العمل الجماعي من تجربة الحوار الوطني حول المجتمع المدني؟

سنعمل من جهة أولى على إبراز مختلف الخصائص والسمات المميزة للحوار الوطني سواء من خلال الوقوف عند منطلقاته وتوجهاته العامة أو منهجيته ومقارنته العملية أو مخرجاته وتوصياته، وسنحاول في شق ثاني، تقييم الحوار من خلال منجزاته وانعكاساته على جمعيات المجتمع المدني بعد مرور عقد من الزمن تقريبا على انطلاقه، وذلك من خلال تعقب حصيلته على مستوى النص القانوني، وأثره على الحريات الجمعوية²، ومدى إفلاحه في تطوير بنية الحركة الجمعوية³، وكل ذلك من خلال العنصرين التاليين:

* استعراض بعض الملامح العامة بخصوص تجربة الحوار الوطني حول المجتمع المدني

* تقييم المنجز من توصيات الحوار الوطني وانعكاسات ذلك على واقع العمل الجماعي خلال العشرة الأخيرة

أولا: استعراض بعض الملامح العامة بخصوص تجربة الحوار الوطني حول المجتمع المدني

حاول الفاعل الرسمي من خلال مبادرة الحوار الوطني تجسيد تجربة تشاركية في مجال التشاور مع هيئات المجتمع المدني، فبالنظر لفراة التجربة باعتبارها الأولى من نوعها بالمغرب، يمكن التساؤل حول أهم ملامحها العامة ومستوى إسهام وحضور المجتمع المدني فيها، وذلك من خلال تمحيص مستوياتها المرجعية والمنهجية وتحديد خلاصاتها ونتائجها.

1. المنطلقات التشاركية للحوار الوطني

قام الحوار الوطني أصلا على أساس تبني المقاربة التشاركية من خلال خلق فضاء تشاوري مفتوح لممثلي هيئات المجتمع المدني، وذلك من أجل تقديم تصوراتهم حول كيفية تمثيلهم لأدوارهم الدستورية الجديدة، إن وثيقة "التقرير التركيبي" الصادرة عن لجنة الحوار حددت مجموعة من المنطلقات التشاركية، يمكن جردها تباعا من خلال ما يلي:

أ. إعادة ترتيب العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني

تمت بلورة رؤية جديدة لعلاقة الدولة بالمجتمع المدني، تقوم على أساس الإقرار بأخطاء الماضي فيما يخص التدبير السلبي لقضايا المجتمع المدني، من هنا تمت الدعوة إلى تبني المقاربة " الوظيفية " في تدبير تلك العلاقة، عن طريق النظر للمجتمع المدني كطرف " متعاون " مع الدولة في تدبير قضايا الشأن العام، لكن من دون أن يعني ذلك المس باستقلاله عن طريق تكبيله والتضييق عليه، ويبدو أن تحقيق ذلك يتجلى من منظور التقرير في الانطلاق من أمرين : الأول : تحقيق الاستقرار، بمعنى الثقة والطمأنينة في العلاقة بين المواطن والسلطة، ثم القابلية للتكيف مع عوامل التغير والتحول التي يقتضها النموذج الديمقراطي⁴.

ب. فهم مقاصد الدستور من مفهوم المجتمع المدني

² يقصد بها حرية الجمعيات في: التأسيس، الأنشطة، في الوصول إلى التمويل...

³ يقصد بها مدى قدرة الجمعيات على تطوير ذاتها وأدائها وأشكال تدخلها

⁴ مخرجات الحوار الوطني حول المجتمع المدني والأدوار الدستورية الجديدة : التقرير التركيبي 1/6، الحوار الوطني حول المجتمع المدني والأدوار الدستورية الجديدة، أبريل 2014، ص



على مشارف عقد من الزمن:

ماذا جنى العمل الجماعي من تجربة الحوار الوطني حول المجتمع المدني؟

ينطلق أصحاب الحوار الوطني في هذا الإطار من ضرورة التساؤل حول اتجاهات ومقاصد المشرع من التنصيب الدستوري على المجتمع المدني وأدواره، وذلك من قبيل ما مقصود المشرع في دستور يوليو 2011 بالمجتمع المدني؟ ما المسالك والأعمال التي نص عليها المشرع فيما يخص تدخل هيئات المجتمع المدني في مجالات الديمقراطية التشاركية؟⁵

يمكن أن نرى بوضوح مثلا في تصور الحوار الوطني حول الحق في تقديم الملتزمات هذا الاستحضار الواعي والمكثف للخصائص الدستورية لهذا الحق الذي يختلف عن المبادرة التشريعية الشعبية في التجارب المقارنة والفضلى⁶ (التجربة الإسبانية كنموذج)، هاته الأخيرة التي أتاحت للمواطن والمجتمع المدني مساحات واسعة للمساهمة الفاعلة في العملية التشريعية، هذا الاتجاه تم تأييده من طرف كثير من الباحثين⁷، كما تم تعزيزه من طرف المشرع في القانون التنظيمي للملتزمات في مجال التشريع.

ج. المشاركة الفعالة للمجتمع المدني في السياسات العمومية

يحدد التقرير أربع مرتكزات أساسية من أجل تحقيق مشاركة فعالة للمجتمع المدني في السياسات العمومية:

- استقلالية المجتمع المدني؛
- منح المجتمع المدني هامشا واسعا في التحرك؛
- تمتيع المجتمع المدني بالدعم الكافي لإنجاز مهامه؛
- اعتناق المجتمع المدني لمفهوم المسؤولية الاجتماعية في تديره للسياسات العمومية⁸.

د. دعم استقلالية العمل الجماعي في سبيل تنزيل الديمقراطية التشاركية

يربط التقرير هنا بين استقلالية العمل الجماعي وبناء الشراكة مع الدولة، تلك الشراكة التي افترض لها أصحاب الحوار الوطني أن تكون بعيدة المدى، بما يعنيه ذلك من عمل الدولة على إشراك جمعيات المجتمع المدني وتأهيلها ودعمها ماديا، وهذا الأخير – أي الدعم المادي – يقوم على أربع منطلقات أساسية: 1. ارتباط الدعم العمومي المقدم للجمعيات بمبدأ الثقة، 2. الربط بين معايير الدعم العمومي للجمعيات والتوصيات السنوية للمجلس الأعلى للحسابات، 3. إيجاد نموذج محاسباتي معمم على جميع الجمعيات فيما يخص الاستعمالات المالية للدعم العمومي، 4. جعل الدعم العمومي مقيدا بضرورة رفع الجمعيات لتقارير دورية وختامية⁹.

ه. التعاقد الأخلاقي والسياسي في سبيل شراكة تشاركية مستقبلية

⁵ . نفس المرجع، ص : 34 .

⁶ . التقرير التركيبي للحوار الوطني حول المجتمع المدني والأدوار الدستورية الجديدة، اللجنة الوطنية للحوار الوطني، أبريل 2014، ص: 50

⁷ . من مداخلة الأستاذ نجيب حجوي بعنوان " المجتمع المدني فاعل جديد أو وهم من نوع خاص "، وذلك بمناسبة الندوة العلمية المنظمة يومي 13 و 14 مارس 2017 برحاب كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية سطات حول موضوع " المجتمع المدني بالمغرب : التشكيل، المسار، الاستراتيجيات " (غير منشورة) . انظر الرابط التالي :

<http://www.hespress.com/societe/342716.html>

تاريخ الزيارة : 18 / 04 / 2022 .

⁸ . مخرجات الحوار الوطني حول المجتمع المدني والأدوار الدستورية الجديدة : التقرير التركيبي 1/6، مرجع سابق، ص : 35 .

⁹ . نفس المرجع، ص : 35 - 36 .



على مشارف عقد من الزمن:

ماذا جنى العمل الجماعي من تجربة الحوار الوطني حول المجتمع المدني؟

إلى جانب التعاقد القانوني بين الدولة والجمعيات هناك تعاقد سياسي أخلاقي يرتبط بالثقة المتبادلة بين الطرفين، ومن الإيمان العميق بجدوى التعاون، كما يرتبط بتمثل الديمقراطية التشاركية كأحد الأسس الأربعة للنظام السياسي، غير أن تفعيل الأخيرة من منظور التقرير التركيبي يبقى رهينا بتجاوز مجموعة من الإكراهات، منها ما هو قانوني، ومنها ما هو معرفي ثقافي، ومنها ما يتصل بالعامل السياسي والأخلاقي، وأخيرا منها ما يرتبط بعوامل واقعية عملية¹⁰.

2. منهجية الحوار الوطني

إن تدبير الحوار الوطني حسب بعض المهتمين لم يخرج عن المنهجية التشاركية عموما، حيث استند على قواعد الاستشارة العمومية كما هي متعارف عليها في التجارب الناجحة، وهو ما يجعل المغرب حسب هؤلاء المهتمين أيضا منخرطا بقوة في مسار التحول الديمقراطي القائم على تعزيز مكانة المجتمع المدني في صناعة القرار من الناحية المؤسساتية والاعتراف بمبادرته على المستوى التشريعي والرقابي والتشاور¹¹، ولعل هذا النهج التشاركي¹² يتضح من خلال: التكوينات المنظمة، صلاحيات اللجنة الوطنية والأسلوب الإجرائي الذي تبنته، لجانها الدائمة، أدواتها في العمل: 4 مؤتمرات وطنية، 16 لقاء جهويا، اللقاءات التي عقدت مع المؤسسات الوطنية، المؤتمرات الموضوعاتية، المؤتمرات الدولية، المناظرات الوطنية، تلقي المذكرات، تنظيم جلسات الاستماع، التطلع إلى وضع تصنيف وتجميع الدراسات المتوفرة، مشروع انجاز تقويمات مقارنة، وضع دفاتر للتدابير الإجرائية، تنظيم مؤتمر يختتم الحوار في كل محطة نهائية، نشر وترجمة أعمال الحوار، كتابة تقرير شامل حول ظروف مروره، إنجاز وثيقة موجزة عن أعمال الحوار¹³.

¹⁰ . نفس المرجع، ص: 36-37 .

¹¹ . انظر نص المداخلة التي قدمها الأستاذ عبد الله ساعف أثناء الجلسة العامة للمناظرة الوطنية لجمعيات المجتمع المدني، المنظمة من طرف دينامية نداء الرباط ببوزنيقة والمنعقدة بتاريخ 30 نونبر 2013، وذلك من خلال الرابط التالي:

<https://saaf.cerss.org/archives/61>

تاريخ الزيارة: 25 / 02 / 2022 .

أنظر كذلك: عبد العالي حامي الدين، المغرب: تجربة حوار وطني ناجح ، مقال منشور بجريدة القدس العربي بتاريخ 30 / 05 / 2014، وذلك على الرابط التالي:

<http://www.alquds.co.uk/?p=174103>

تاريخ الزيارة: 19 / 02 / 2022 .

¹² . للمزيد من التفاصيل حول المنهجية التشاركية وتقنياتها في الحوار الوطني، يرجى الرجوع إلى:

زهة الحسيني الإدريسي، مساهمة المجتمع المدني في تدبير الشأن العام والمحلي على ضوء الدستور الجديد - الحوار الوطني حول المجتمع المدني نموذجا - تقرير البحث الميداني لنيل شهادة الماستر، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية ظهر المهرز، جامعة سيدي محمد بن عبد الله فاس، السنة الجامعية 2012-2013، ص: 81-82-83

¹³ . عبد الله أموش، أحداث بصمت حياة المجتمع المدني سنة 2014، جريدة التجديد الأسبوعية، عدد 3900، 08-14 دجنبر 2016، ص: 10

وللمزيد حول التفاعل مع الجمعيات في الحوار الوطني انظر :

التقرير التفصيلي لأنشطة الحوار الوطني حول المجتمع المدني والأدوار الدستورية الجديدة، الحوار الوطني حول المجتمع المدني والأدوار الدستورية الجديدة، 2014، ص: من 44 إلى 52 .

الحوار الوطني حول المجتمع المدني والأدوار الدستورية الجديدة ملحة وطنية بمنهج تشاركي، الوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني، 13 مارس 2013 - 21 مارس 2014.



على مشارف عقد من الزمن:

ماذا جنى العمل الجماعي من تجربة الحوار الوطني حول المجتمع المدني؟

3. مخرجات الحوار الوطني

يقدم " التقرير التركيبي " ثلاث أنواع من المخرجات الناتجة عن الحوار الوطني، وهي تباعا:

أ. الميثاق الوطني للديمقراطية التشاركية

حاول الميثاق أن " يأسس " للديمقراطية التشاركية سواء من خلال فاعليها (الدولة وهيئات المجتمع المدني) أو وظائفها (الوظيفة القانونية، الوظيفة المؤسساتية، الوظيفة السياسية، الوظيفة التربوية) أو أدواتها (الآليات التشاركية المنصوص عليها دستوريا وقانونيا، المشاركة في هيئات الحكامة) أو نظامها العلائقي (علاقة التكامل بين الديمقراطية التشاركية والديمقراطية التمثيلية، علاقة الشراكة بدل الانغلاق بين الدولة والجمعيات).

إن الميثاق سعى عموما إلى إعادة موقعة " شرعية المشاركة " ضمن أصول النظام السياسي والدستوري المغربي، بالاعتماد على مقتضيات الوثيقة الدستورية لسنة 2011، وهو ما يعني بشكل تباعي إعادة " موقعة " العمل الجماعي في خريطة تدبير الشأن العام، كمكمل لعمل السلطات العمومية.

ب. الأرضيات القانونية الخاصة بالتشاور العمومي والمتمتسات والعرائض

قارت وثيقة التقرير التركيبي للحوار الوطني الآليات التشاركية في الدستور من خلال تقديم ثلاث أرضيات قانونية كإجابة على تصورهما لمشاركة المجتمع المدني في تدبير الشأن العام وطنيا وترابيا (وهي تباعا الأرضية القانونية الخاصة بالتشاور العمومي، الأرضية القانونية الخاصة بالتمتسات، الأرضية القانونية الخاصة بالعرائض وطنيا ومحليا)، وقد جاءت هاته الأرضيات في سياق " التفاوض المدني"¹⁴ الذي ساد في الأوساط الجمعوية، وذلك عبر المراهنة على إمكانية توسيع مستويات المشاركة الديمقراطية من خلال القوانين المنوط بها تنزيل المضامين الدستورية التشاركية.

ج. مسودة قانون الجمعيات

انطلق تصور الحوار الوطني لإصلاح " المنظومة القانونية المتعلقة بضبط حرية تأسيس الجمعيات " من أربع إشكالات كبرى، وهي تباعا:

- إشكالية ضعف احترام القانون في تأسيس الجمعيات، وما يرتبط بالضبط العمومي للحياة الجمعوية؛
- إشكالية ضعف شفافية الدعم العمومي والإنصاف وتكافؤ الفرص في المعاملات الإدارية مع مختلف أصناف الجمعيات، بما فيها الجمعيات ذات المنفعة العمومية، وضعف التحفيز الضريبي المفضي إلى تقاسم أعباء العمل الجماعي بين الدولة والمجتمع؛
- إشكالية غياب إطار قانوني يعترف بالتطوع والتأهيل المؤسساتي، وتكوين الموارد البشرية، وتنمية التعاون بين الجمعيات؛

¹⁴. فقد تميز تنظيم الحوار الوطني بسيادة جو إيجابي لدى أغلب مكونات الحركة المدنية كان من بين مؤشرات اتجاه توصيات الحوار الوطني نحو رفع سقف مشاركة المواطن والمجتمع المدني في تدبير الشأن العام.



على مشارف عقد من الزمن:

ماذا جنى العمل الجماعي من تجربة الحوار الوطني حول المجتمع المدني؟

- إشكالية الديمقراطية الداخلية للجمعيات وملائمة ممارستها الإدارية والمالية لقواعد الشفافية والمراقبة والمحاسبة¹⁵.

في هذا السياق، جاءت مسودة قانون الجمعيات لبلورة تصور مدني شامل لتطوير الممارسة الجمعوية وتجاوز الإشكاليات المرتبطة بها والتي برزت طيلة السنوات الماضية، حيث حرصت المسودة ما أمكن على تغطية جميع المواضيع ذات الصلة "بالحياة الجمعوية"، بدء من تأسيس الجمعيات، مروراً بتسييرها وتمويلها وممارسة أنشطتها، وصولاً إلى حلها وتوقيع الجزاءات عليها، ولعل المستجدات التي جاءت بها بالمقارنة مع ظهور تأسيس الجمعيات لسنة 1958 كثيرة، نذكر من أهمها: إسناد تلقي تصريحات تأسيس الجمعيات للنيابة العامة، الاكتفاء بوصول واحد عند إيداع ملف تصريح الجمعية، إحداث سجل وطني للجمعيات يمسك من طرف السلطة القضائية، اعتماد نظام التصريح الإلكتروني في تأسيس الجمعيات، تمتيع الجمعيات بإعفاءات ضريبية وجبائية وجمركية خاصة، التنصيص على مقتضيات تفصيلية بخصوص الشراكة بين الدولة والجمعيات، استبدال مصطلح الإحسان العمومي بالتماس التبرعات مع اعتماد نظام التصريح فيه بدل الترخيص، إزالة العقوبات الحبسية والاكتفاء بالعقوبات المالية، إسناد اختصاص حل الجمعيات للمحاكم الإدارية بدل المحاكم الابتدائية. وتجدر الإشارة في ختام هذا الشق الأول إلى أن مكون جمعوي هام اعترض على الحوار الوطني سواء من حيث منهجيته أو مقارباته¹⁶، وبادر إلى تأسيس حوار موازي سماه أصحابه بـ "دينامية إعلان الرباط" تضمن بدوره مجموعة من التصورات والأفكار حول أدوار المجتمع المدني ووظائفه في الشأن العام.

ثانياً: تقييم المنجز من توصيات الحوار الوطني وانعكاسات ذلك على واقع العمل الجمعوي خلال العشرة الأخيرة:

يمكن توصيف الحوار الوطني بكونه تديراً حكومياً يتضمن مجموعة من الالتزامات ذات الطبيعة السياسية/الأخلاقية، الشيء الذي يستلزم تقييم منجزه ودرجة تنفيذه، وذلك عبر الانطلاق من ثلاث مؤشرات أساسية هي: 1. الحصيلة التشريعية والمؤسسية، 2. رصد مدى تطور الحريات الجمعوية، 3. سؤال مدى تطور بنية الحركة الجمعوية.

1. الحصيلة التشريعية والمؤسسية

اعتماداً على المعطيات الحكومية¹⁷، فإنه إلى حدود شهر أبريل 2020 قامت الحكومة بتنفيذ 52 توصية من أصل 236 تضمنها التقرير التركيبي الصادر عن لجنة الحوار الوطني حول المجتمع المدني، أي أن نسبة 21 بالمائة من التوصيات هي فقط التي تم تنفيذها، وأن 184 توصية أخرى (أي نسبة 79 بالمائة) لم يتم تنفيذها إما لكون بعضها لا يزال في طريقه إلى التنفيذ أو لاستبعاد البعض الآخر أصلاً، وذلك لأسباب متعددة، منها عدم الانسجام مع

¹⁵ مخرجات الحوار الوطني حول المجتمع المدني وأدواره الدستورية الكبرى، مرجع سابق، ص: 50 - 51

¹⁶ أنظر بهذا الصدد: بيان حول الندوة الوطنية للحوار الحكومي 16 مارس 2014، دينامية إعلان الرباط للجمعيات الديمقراطية تؤكد استمرار مقاطعتها للحوار المنظم من طرف الحكومة حول المجتمع المدني، وثيقة دينامية إعلان الرباط من أجل حركة جمعوية قوية ومستقلة، 2014، ص: 107 .

¹⁷ جواب وزارة الدولة المكلفة بحقوق الإنسان والعلاقات مع البرلمان عن سؤال كتاني صادر عن فريق الأصالة والمعاصرة بمجلس النواب بخصوص تنفيذ مخرجات الحوار الوطني حول المجتمع المدني والأدوار الدستورية الجديدة بتاريخ 03 ماي 2021



على مشارف عقد من الزمن:

ماذا جنى العمل الجماعي من تجربة الحوار الوطني حول المجتمع المدني؟

أحكام الدستور أو لارتباط تنزيلها بمؤسسات دستورية أخرى أو أن إعمالها يستلزم تعديل شامل في الظهير المتعلق بالجمعيات.

واستناداً إلى نفس المعطيات التي تضمنها جواب الحكومة¹⁸ على سؤال كتابي صادر عن مجلس النواب¹⁹، فإن تفاعل القطاعات الحكومية مع توصيات الحوار الوطني استهدف ثمان محاور أساسية هي تباعاً: تنزيل الأحكام الدستورية المتعلقة بالحق في تقديم الملتزمات، تنزيل الأحكام الدستورية المتعلقة بالحق في تقديم العرائض، حرية العمل الجماعي، الدعم والتمويل العمومي، الشراكة بين الدولة والجمعيات، التكوين وبناء القدرات، تنزيل الأحكام الدستورية المتعلقة بالتشاور العمومي، تنزيل الميثاق الوطني للديمقراطية التشاركية.

وفي سياق تعقب المحاور السالفة الذكر وتبع أثرها على مستوى النص القانوني، فإنه يمكن جرد أهم المقتضيات التشريعية التي تضمنت بعض من توصيات الحوار المذكور على الشكل التالي:

* القانونين التنظيمين : رقم 64.14 المتعلق بالحق في تقديم الملتزمات التشريعية ورقم 44.14 المتعلق بتقديم العرائض إلى السلطات العمومية الصادرين سنة 2016 مع تعديلاتهما الصادرة سنة 2021؛
* القوانين التنظيمية الثلاث المتعلقة بالجماعات الترابية، ولاسيما القانون التنظيمي رقم 111.14 المتعلق بالجهات، والقانون التنظيمي رقم 112.14 المتعلق بالعمالات والأقاليم، والقانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات؛

* القانون رقم 89.15 المتعلق بالمجلس الاستشاري للشباب والعمل الجماعي الصادر بتاريخ 2 يناير 2018؛

* القانون رقم 06.18 المتعلق بتنظيم العمل التطوعي التعاقدية الصادر بتاريخ 26 يوليوز 2021؛

* مرسوم رقم 2.14.836 المتعلق بإحداث جائزة المجتمع المدني الصادر بتاريخ 4 مارس 2016؛

* منشور رئيس الحكومة رقم 2014/4 المتعلق بمراقبة الدعم العمومي المقدم للجمعيات؛

* [منشور رقم 4.2016 المتعلق بالبوابة الإلكترونية للتمويل العمومي للجمعيات](#)؛

* [دورية وزير الداخلية عدد D2185 الصادرة بتاريخ 5 أبريل 2018 حول دعم الجمعيات من طرف الجماعات الترابية وإبرام اتفاقيات التعاون والشراكة معها.](#)

ورغم كل هذا، فإن التوصية الأهم التي خرج بها الحوار الوطني والمتعلقة بإصدار قانون منظم للحياة الجمعوية لم تستطع مؤسسات الدولة الاستجابة لها إلى حدود اللحظة، بل الأكثر من هذا، بادرت الحكومة بتاريخ 9 يوليوز 2021 إلى برمجة مشروع قانون يحمل رقم 20.20 من أجل تغيير وتتميم ظهير تأسيس الجمعيات لسنة 1958 بجدول أعمال الحكومة المنعقد يوم 15 يوليوز 2021²⁰، وذلك دون نشر المشروع المذكور وطرحه بشكل علني من

¹⁸. جواب وزارة الدولة المكلفة بحقوق الإنسان والعلاقات مع البرلمان عن سؤال كتابي صادر عن فريق الأصالة والمعاصرة بمجلس النواب بخصوص تنفيذ مخرجات الحوار الوطني حول المجتمع المدني والأدوار الدستورية الجديدة بتاريخ 03 ماي 2021

¹⁹. سؤال كتابي رقم 17733 موجه من طرف النائب البرلماني محمد التومي بنجلون عن فريق الأصالة والمعاصرة بمجلس النواب إلى وزير الدولة المكلف بحقوق الإنسان والعلاقات مع البرلمان في موضوع تنفيذ مخرجات الحوار الوطني حول المجتمع المدني والأدوار الدستورية، وذلك بتاريخ 2020/2/27

²⁰. أنظر بهذا الصدد: الإعلان المنشور ببوابة الأمانة العامة للحكومة حول جدول أعمال مجلس الحكومة ليوم 15 يوليوز 2021 بتاريخ 9 يوليوز 2021، وذلك من خلال الرابط التالي:



على مشارف عقد من الزمن:

ماذا جنى العمل الجماعي من تجربة الحوار الوطني حول المجتمع المدني؟

أجل التداول فيه والإطلاع عليه من لدن الجمعيات، وهي الخطوة التي عدتها كثير من فعاليات المجتمع المدني "غريبة" وغير "مفهومة" ومخالفة لتعهدات الحكومة بنهج المقاربة التشاركية فيما يخص إعداد القوانين ذات الصلة بالعمل الجماعي²¹.

ساهمت هاته الضغوط في عدول الحكومة عن خيارها، حيث بادرت بتاريخ 14 يوليوز 2021 – أي يوم واحد قبل انعقاد اجتماع للمجلس الحكومي – إلى سحب المشروع المذكور من جدول الأعمال، وذلك من خلال إعلان تم نشره ببوابة الأمانة العامة للحكومة²².

إن تطوير المنظومة التشريعية للحياة الجمعوية في هذا السياق، يرتب وجود إرادة سياسية قادرة على بلورة توصيات الحوار الوطني على أرض الواقع، خصوصا وأن تلك التوصيات تشكل ثمرة لتعاقد مؤسساتي بين الفاعل الرسمي والفاعل المدني، فإلى أي حد ستبلور الحكومة الحالية رؤية موضوعية لتنزيل مخرجات الحوار ضمن مخططها التشريعي؟

2. رصد مدى تطور الحريات الجمعوية

قام الحوار الوطني حول المجتمع المدني على أساس تطوير حريات العمل الجماعي من خلال رفع منسوبها وتحسين ظروف ممارستها، غير أن الملاحظ هو أن تدبير زمن ما بعد الحوار لم يغير كثيرا من إشكاليات الحرية الجمعوية، بحيث أن ثلاثية: إشكالية التأسيس، إشكالية الفعل، إشكالية التمويل ظلت ملازمة للممارسة الجمعوية بالمغرب خلال العشرية الأخيرة.

فعلى مستوى تدبير إشكالية تأسيس الجمعيات، شهدت الفترة الممتدة ما بين انعقاد الحوار الوطني وسنة 2021 حضورا مكثفا للممارسات السلطوية المقيدة لتأسيس عدة كيانات جمعوية، بحيث استمرت السلطات المحلية -

http://www.sgg.gov.ma/Portals/1/conseil_gouvernement/OJ/2021/OJ_CG_15.7.2021.PDF

تاريخ الزيارة: 2022/02/09

²¹. يرجى الرجوع إلى كل من :

سفيان رازق، انتقادات للحكومة بسبب "التعقيم" حول قانون تأسيس الجمعيات، مقال منشور بتاريخ 14 يوليوز 2021، على الرابط التالي:

<https://al3omk.com/663885.html>

تاريخ الزيارة: 2022/02/10

عبد السلام الشامخ، بشكل سري وبدون "تساور" .. "الحكومة تستعد لتمير "قانون الجمعيات"، منشور بتاريخ 16 يوليوز 2021 على الموقع الإلكتروني لهسبريس، على الرابط:

[https://www.hespress.com/%D8%A8%D8%B4%D9%83%D9%84-%D8%B3%D8%B1%D9%8A-](https://www.hespress.com/%D8%A8%D8%B4%D9%83%D9%84-%D8%B3%D8%B1%D9%8A-%)

تاريخ الزيارة: 2022/02/11

²². أنظر بهذا الصدد: الإعلان المنشور ببوابة الأمانة العامة للحكومة حول تغيير جدول أعمال مجلس الحكومة ليوم الخميس 4 ذي الحجة 1442 (15 يوليوز 2021) بتاريخ 14 يوليوز 2021 من خلال الرابط التالي:

http://www.sgg.gov.ma/Portals/1/conseil_gouvernement/OJ/2021/OJ_CG_15.7.2021.PDF

تاريخ الزيارة: 2022/02/09



على مشارف عقد من الزمن:

ماذا جنى العمل الجماعي من تجربة الحوار الوطني حول المجتمع المدني؟

وفق تقارير رسمية وغير رسمية²³ - إما في الامتناع عن تسليم الوصل المؤقت أو رفض تسلم تصاريح المنظمات المدنية بمبرر أو بدون، وذلك رغم صراحة الفصل الخامس من ظهير تأسيس الجمعيات الذي يلزم تلك السلطات بتسليم وصل مؤقت فوري مقابل تقديم التصاريح المستوفية للشروط الشكلية لا غير.

واستمرت إشكالية حرية العمل أو الفعل الجماعي في البروز، وهي تحصيل حاصل للإشكالية السابقة، إذ عجزت عدة منظمات جمعوية عن ممارسة أنشطتها بحرية، وذلك إما بسبب غياب الصيغة القانونية (الوصل المؤقت) اللازمة لمباشرة تلك الأنشطة، أو لغياب الوصل النهائي الذي يعد شرطاً في أحيان كثيرة من أجل إبرام مجموعة من العقود والشراكات والتصرفات التي تحتاجها الجمعية لتدبير شؤونها اليومية، وقد يحضر هذا وذاك ورغم ذلك يصعب على الجمعية ممارسة أنشطتها بسبب حصار السلطة لها كما حدث كثيراً مع الجمعية المغربية لحقوق الإنسان²⁴.

في هذا السياق، يرصد تقرير العصابة المغربية للدفاع عن حقوق الإنسان حول الوضع الحقوقي بالمغرب سنة 2016 مجموعة من حالات قيام السلطات المحلية بعرقلة أو منع أنشطة بعض الجمعيات بدون مبرر مشروع، ليخلص التقرير في النهاية إلى "ضرورة احترام السلطات المحلية للعهد والمواثيق التي صادقت عليها المملكة، مع الالتزام بتنفيذ الأحكام التي تصدرها المحاكم الإدارية لصالح الجمعيات في هذا الإطار"²⁵، وهو نفس التأكيد الوارد في تقرير العصابة برسم سنة 2018²⁶.

في اتجاه آخر، لا تزال إشكالية التمويل تطفو على السطح، فرغم الكم الهائل من التوصيات الصادرة عن الحوار الوطني والنقاشات العمومية المكثفة حول نفس الموضوع²⁷، فإن الواقع العملي يشهد بكون أغلب الجمعيات في

²³. للمزيد حو هذا الموضوع، يرجى الرجوع في هذا الإطار إلى :

مذكرة المجلس الوطني لحقوق الإنسان بعنوان " حرية الجمعيات بالمغرب "، المملكة المغربية، 2015.

رأي المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بعنوان " وضع ودينامية الحياة الجمعوية "، المملكة المغربية، 2017.

التقرير السنوي للجمعية المغربية لحقوق الإنسان حول وضعية حقوق الإنسان بالمغرب خلال سنة 2016، يوليو 2017.

التقرير السنوي للمنظمة المغربية لحقوق الإنسان حول وضعية حقوق الإنسان بالمغرب سنة 2019، بشراكة مع مؤسسة فريديش ابرت.

تقرير الوسيط من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان حول وضع الحقوق والحريات في المغرب خلال سنة 2019، الرباط يونيو 2020

²⁴. أنظر مثلاً: تقرير مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان حول حرية تكوين الجمعيات في المغرب: ثغرات قانونية وممارسات أمنية، سلسلة قضايا حركية (28)، 2017، ص:

31

²⁵. أنظر التقرير السنوي للعصابة المغربية للدفاع عن حقوق الإنسان حول وضعية حقوق الإنسان بالمغرب خلال سنة 2016، منشورات العصابة ماي 2017، ص: 23-24-

25

²⁶. أنظر التقرير السنوي للعصابة المغربية للدفاع عن حقوق الإنسان حول وضعية حقوق الإنسان بالمغرب خلال سنة 2018، مطبعة الرسالة الرباط، ماي 2019، ص: من 54

إلى 60

²⁷. انطلق الحبيب الشوباني الوزير السابق المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني من كون " علاقة الجمعيات بالمال مسألة حساسة قد تتصل أحياناً بمنطق الربيع وشراء دعم الجمعويين، وقد تمس بالأمن المجتمعي بمختلف أبعاده. ولذلك وضع الحوار توصيات غاية في الأهمية تروم حماية الحق في تنوع مصادر التمويل وضمان حرية عقد الشراكات مع الداخل والخارج، لكن في المقابل، تم اقتراح تدابير مندمجة لجعل المحاسبة مسئولية الدولة ومؤسساتها، وكذلك أعضاء الجمعيات ومسؤوليها داخل مؤسسة الجمعية، مع ترتيب جزاءات مناسبة عن كل إخلال بهذا المبدأ الدستوري الواضح والقائم على ربط المسؤولية بالمحاسبة". يرجى الرجوع إلى:



على مشارف عقد من الزمن:

ماذا جنى العمل الجماعي من تجربة الحوار الوطني حول المجتمع المدني؟

المغرب تعاني من ضعف تمويلها، وذلك لأسباب عديدة، منها: ضعف المنظومة القانونية للتمويل العمومي الموجه للجمعيات، عدم قدرة الجمعيات على إبداع آليات ذاتية لتمويل أنشطتها، اتجاه السلطة عمليا نحو تقييد هذا التمويل بل واتخاذ كمتطية للصراع مع الجمعيات²⁸.

إن ما تكشفه المعطيات الحكومية حول حجم التمويل العمومي مثلا²⁹ لا يتماشى مع رؤية جمعيات المجتمع المدني ومواقفها، إذ كثيرا ما تحفظت الأخيرة بخصوص طريقة تعامل الدولة مع التمويل المتعلق بالجمعيات، فالجمعية المغربية لحقوق الإنسان نادت مرارا وتكرارا بضرورة "نشر لوائح الجمعيات المستفيدة من المال العام دون تحفظ، مع ضرورة شمول آليات الشفافية والافتحاص لكل المنظمات بدون استثناء أو انتقاء، سواء كان هذا التمويل داخليا أو خارجيا"³⁰.

حوار مجلة الفرقان مع السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني السيد الحبيب الشوباني، مجلة الفرقان، العدد 74 بعنوان المجتمع المدني بالمغرب، مطبعة النجاح الجديدة الدار البيضاء، 2014، ص: 81

²⁸. يمكن الرجوع مثلا إلى تصريح وزير الداخلية بمجلس النواب بتاريخ 15 يوليوز 2014 والذي جاء فيه: " وفي هذا السياق، أود أن أشير إلى الحرب المستمرة والمتواصلة التي تشنها هذه الكيانات على الدولة والمصالح الأمنية من خلال اتهامها بصفة مباشرة وعلنية بقيام مصالحتها بخروقات وانتهاكات جسيمة وممنهجة في مجال حقوق الإنسان. وقد تأكد أن هذا السلوك يندرج في إطار حملة مدروسة تخدم مصالح أجنادات معينة للمس بالتوابت الوطنية، بما فيها قضية الوحدة الترابية للمملكة التي تحظى بإجماع كل مكونات الشعب المغربي، باستثناء بعض الأصوات النشاز التي تخدم مصالح أعداء القضية الوطنية الأولى وكذا لتخريب ما تحقق من مكتسبات على درب الديمقراطية ودولة الحق والقانون ... هذا مع العلم أن مثل هذه الكيانات تحظى بالدعم المالي والعديد من المنافع من جهات معينة لتحقيق الأهداف التي تسعى إليها، إضافة إلى استغلالها المغرض لفضاء الانفتاح الذي ينعم به المغرب، وكذا هامش الحريات الذي تحرص السلطات العمومية على عدم المس به أو التضيق عليه " ...

للمزيد حول مداخلة وزير الداخلية بخصوص التهديدات الإرهابية على المغرب، يرجى الرجوع إلى الرابط التالي:

<https://www.youtube.com/watch?v=Zd1Q6xyC46U>

تاريخ المشاهدة: 2022/03 /03

وقد قام الائتلاف المغربي لهيئات حقوق الإنسان - على خلفية التصريح السابق وما رافقه من توتر بين الدولة والحركة الحقوقية- بتوجيه شكاية إلى المقررين الأميين المعنيين بكل من حرية الرأي والتعبير وحالة المدافعين عن حقوق الإنسان والحق في حرية التجمع السلمي وتكوين الجمعيات وتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية في سياق مكافحة الإرهاب، وذلك ضد وزارة الداخلية المغربية، للمزيد حول هاته الشكاية يرجى الرجوع إلى:

سلسلة مواقف حقوقية عدد مزدوج 9/8 الصادرة عن العصبة المغربية للدفاع عن حقوق الإنسان، 2014-2015، مطبعة الرسالة الرباط، 2015، ص: من 175 إلى 180

²⁹. أنظر في هذا السياق:

التقرير السنوي حول وضعية الشراكة بين الدولة والجمعيات برسم سنة 2015، الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني. التقرير السنوي حول وضعية الشراكة بين الدولة والجمعيات برسم سنة 2016، الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني. التقرير السنوي حول وضعية الشراكة بين الدولة والجمعيات برسم سنة 2017، الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني. التقرير السنوي حول وضعية الشراكة بين الدولة والجمعيات برسم سنة 2018، الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني.

³⁰. أنظر الوثائق المرجعية للجمعية المغربية لحقوق الإنسان، الطبعة السادسة دجنبر 2013، ص: 282-283



على مشارف عقد من الزمن:

ماذا جنى العمل الجماعي من تجربة الحوار الوطني حول المجتمع المدني؟

3. سؤال تطوري: الحركة الجمعوية

يمكن الإجابة عن سؤال مدى تطور بنية الحركة الجمعوية بعد زمن الحوار الوطني من خلال عدة مؤشرات أساسية:

* **الاستمرارية:** رغم الحضور الكبير الذي عرفه عدد الجمعيات بالمغرب، وكذا تنوع ديموغرافيا أنشطتها كما تبين تقارير رسمية³¹، فإن كثير من هاته الجمعيات لم تستطع الاستمرار في الوجود لعدة أسباب منها: ارتباط تأسيسها بالرغبة في الحصول على التمويل، عدم القدرة على ترجمة أهدافها واقعيًا، غياب مقومات التدبير الجماعي، افتقاد الوسائل المادية والتقنية اللازمة لسير الجمعية³²؛

* **القدرة على التكيف مع التحولات الرقمية المعاصرة:** أفلحت عدة جمعيات خلال السنوات الأخيرة في تطوير قدراتها وتكييفها مع التطورات الجارية، تجلّى ذلك في التواصل المستمر على مستوى مواقع التواصل الاجتماعي بصدد قضايا محددة، كما أنشئت عدة جمعيات مواقع إلكترونية للتواصل مع الرأي العام³³، وإن كان هذا الأمر لا يعد قاعدة عامة طبعًا؛

* **الحكامة الجمعوية والديمقراطية الداخلية:** هناك ضعف كبير تعرفه جمعيات المجتمع المدني على مستوى تدبيرها الداخلي، حيث تعد قضايا: دورية انعقاد الجموع العامة، النخبوية، تداول المسؤولية داخل الأجهزة التنفيذية، اتخاذ القرارات... من الإشكاليات التي لازالت تؤرق العمل الجماعي بالمغرب خلال العشرية الأخيرة³⁴؛

* **التنسيق المدني:** برزت خلال السنوات الأخيرة عدة أشكال تنسيقية من أجل توحيد العمل الجماعي، نذكر من بينها: ائتلافات لجمعيات حقوق الإنسان، تكتلات للدفاع عن قضايا محددة كالترافع من أجل تعديل قانون تأسيس الجمعيات أو لتعديل القانون الجنائي، وغيرها كثير، ومع ذلك، فإن هاته الإطارات اعترتها بعض العوائق، أبرزها غياب الانسجام في عدة لحظات بين الأعضاء المشكلين لها³⁵؛

³¹. أنظر بهذا الصدد: نتائج البحث الوطني حول المؤسسات غير الهادفة للربح للمندوبية السامية للتخطيط، 2007، دجنبر 2011.

³². للمزيد حول هذا الموضوع يرجى الرجوع إلى :

نص المداخلة التي قدمها الأستاذ عبد الله ساعف أثناء الجلسة العامة للمناظرة الوطنية لجمعيات المجتمع المدني، المنظمة من طرف دينامية نداء الرباط ببيونيفي والمنعقدة بتاريخ 30 نونبر 2013، وذلك من خلال الرابط التالي:

<https://saaf.cerss.org/archives/61>

تاريخ الزيارة: 18 / 04 / 2022 .

أحمد عارف، الممارسة الثقافية والجمعوية بالمغرب (مقاربة سوسيو ثقافية)، مطبعة النجاح الجديدة، الطبعة الأولى: الدار البيضاء، 2018، ص: 69-70

³³. في دراسة ميدانية قام بها أحد الباحثين حول أشكال تأثير المجتمع المدني الحقوقي، خلص إلى أن " حساب الفيسبوك يعتبر من أهم الحسابات التي تستعملها الحركة الحقوقية المدنية للتواصل عبر المواقع الاجتماعية، حيث تصل نسبتها إلى 62.5 في المائة في مقابل 18.8 في المائة بالنسبة للتويتر و 16.7 في المائة بخصوص اليوتيوب"، وتنتهي الدراسة إلى نتيجة أساسية وهي أن صفحات الفيسبوك أصبحت بمثابة وسيط بين المواطن والحركة الحقوقية المدنية، حيث يقوم الأول بإيصال المعلومة، ليشرع الثاني في بلورتها على شكل بيانات وبيانات وطلبات يتم تقديمها إلى الهيئات المتخصصة للضغط عليها من أجل اتخاذ إجراء".

أنظر بهذا الصدد: محمد أو الطاهر، الحركة الحقوقية في المغرب: جدلية التأثير والتأثر قبل الحراك العربي وبعده، ورقة بحثية، مبادرة الإصلاح العربي، 16 تموز / يوليو 2018، ص: 15-16-17-18

³⁴. محمد طارق، حوكمة حركة حقوق الإنسان في المغرب، أوراق بحثية، مبادرة الإصلاح العربي، 22 كانون الأول / ديسمبر 2017، ص: 5

³⁵. أنظر بيان العصبة المغربية للدفاع عن حقوق الإنسان بتاريخ 13 يناير 2019 حول تجميد عضويتها من الائتلاف المغربي لهيئات حقوق الإنسان، وذلك من خلال الرابط التالي:



على مشارف عقد من الزمن:

ماذا جنى العمل الجماعي من تجربة الحوار الوطني حول المجتمع المدني؟

*تقوية القدرات: قامت مجموعة من القطاعات الحكومية والمؤسسات التابعة للدولة بتوجيه عدة برامج تكوينية لجمعيات المجتمع المدني، وقد استهدفت بعض من هاته البرامج على مستوى أوسع تكوين المكونين الجماعيين³⁶ والتكوينات الجهوية³⁷ في مختلف مناطق المملكة المغربية في مواضيع مثل كفاءات وطرق إعداد الملتزمات والعرائض، غير أن الحصيلة العملية كانت هزيلة، وهو ما يتبين من خلال ضعف لجوء الفاعلين الجماعيين إلى الآليات التشاركية خلال العشرية الأخيرة؛

+الشراكات: من خلال عدة مؤشرات رسمية، يتبين ارتفاع عدد الشراكات المبرمة بين الدولة والجمعيات في السنوات الأخيرة، وتستهدف هاته الشراكات عدة مواضيع من بينها: التنمية، الترافع، التكوين، التدبير... إلخ³⁸، مع تسجيل استمرار عدة إشكالات على مستوى تدبير العلاقة بين الدولة والجمعيات سواء في لحظة التعاقد أو في لحظة تنفيذ الالتزامات أو التتبع والتقييم، وهي الإشكالات التي لا زال الفاعل الجماعي ينادي بحلها من خلال إيجاد إطار قانوني ملائم.

<https://abdelkaderalami.com/?p=1833>

تاريخ الزيارة: 2022/03/03

³⁶. في هذا الصدد، قامت السلطة الحكومية المكلفة بالعلاقات مع المجتمع المدني بتنفيذ برنامج يستهدف تكوين المكونين خلال سنة 2017 استفاد منه على مرحلتين ما يزيد عن 156 فاعل جماعي، وذلك من أجل تمكين الفاعلين المدنيين من الإطار المفاهيمي والتشريعي والإجرائي للمشاركة المواطنة، وقد شملت مواضيع التكوين: الديمقراطية التشاركية، تقييم السياسات العمومية، تقنيات الترافع، تقنيات التنشيط والتكوين. للمزيد حول هذا الموضوع يرجى الاطلاع على الموقع الإلكتروني للوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان من خلال الرابط التالي:

<https://www.mcrpsc.gov.ma/%d8%a7%d9%84%d8%b9%d9%84%d8%a7%d9%82%d8%a7%d8%aa>

تاريخ الزيارة: 2022/03/03

³⁷. في هذا الإطار، أطلقت السلطة الحكومية المكلفة بالعلاقات مع المجتمع المدني سلسلة من التكوينات الجهوية التي شملت مختلف ربوع المملكة خلال سنوات 2017 و2018 و2019، وذلك في طرق وكفاءات تفعيل الآليات التشاركية المنصوص عليها دستوريا وقانونيا، وقد استفاد من هاته التكوينات أزيد من 1375 فاعل جماعي بجميع جهات المغرب، للمزيد حول هذا الموضوع يرجى الاطلاع على الموقع الإلكتروني للوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان من خلال الرابط التالي:

<https://www.mcrpsc.gov.ma/%d8%a7%d9%84%d8%b9%d9%84%d8%a7%d9%82%d8%a7%d8%aa>

تاريخ الزيارة: 2022/03/03

³⁸. يرجى الرجوع بهذا الصدد إلى التقرير السنوي لوزارة الدولة المكلفة بحقوق الإنسان والعلاقات مع البرلمان حول وضعية الشراكة بين الدولة والجمعيات برسم سنة 2018.



على مشارف عقد من الزمن:

ماذا جنى العمل الجماعي من تجربة الحوار الوطني حول المجتمع المدني؟

خلاصات على سبيل الختم:

بعد هذا الاستحضار النسقي لتجربة الحوار الوطني في منطلقاتها ومنهجيتها ومخرجاتها ومنجزاتها، يمكن هنا ان نضع مجموعة من الخلاصات التي تشكل نتائج هاته المساهمة، وذلك على الشكل الآتي:

✚ فيما يخص زمن الحوار:

* اتسمت منطلقات الحوار الوطني بمحاولة صياغة مقدمات مشتركة في العلاقة بين مؤسسات الدولة وجمعيات المجتمع المدني من أجل تحقيق تعاقد استراتيجي وممأسس؛

* تميزت منهجية الحوار بجنوحها نحو المقاربة التشاركية، وذلك بتوسيع المشاركة لتشمل مختلف أطراف هيئات المجتمع المدني؛

* انطلقت توصيات الحوار الوطني من مبدأ الشمولية، حيث حاولت تغطية جميع القضايا التي يرى الفاعل المدني أنها تحتاج إلى حل، وهو ما اتضح من خلال صياغة عدة أرضيات قانونية؛

* يمكن تسجيل اعتراض بعض فعاليات المجتمع المدني على تجربة الحوار الوطني، وهو ما تبين من خلال تنظيم حوار موازي أطلق عليه أصحابه "دينامية إعلان الرباط"؛

✚ فيما يخص زمن ما بعد الحوار:

* لم تكن حصيلة تنفيذ توصيات الحوار ذات الطابع التشريعي والمؤسسي من طرف مؤسسات الدولة إلا أقل من المتوسطة، وذلك كما يتبين من المعطيات الحكومية حول ذلك؛

* بقي واقع الحريات الجمعوية بالمغرب بدون تغيير، وذلك من خلال استمرار ثلاثية: إشكالية التأسيس، إشكالية الفعل، إشكالية التمويل؛

* لم تشهد بنية الحركة الجمعوية تحولات عميقة خلال العشرة الأخيرة، سواء من خلال تطوير هياكلها أو طريقة تديرها أو تعزيز قدراتها أو مستويات تنسيقها.

رغم محدودية نتائج الحوار الوطني واقعيًا، فإن تقدم التجربة نفسها على مستوى صياغة أرضية تعاقدية بين الدولة ومؤسسات المجتمع المدني، يعد في حد ذاته منجزًا مهمًا، أسهم بشكل أو بآخر في "تمريس" العمل

الجماعي على آليات الحوار والتشاور مع الفاعل الرسمي، تلك العملية التي ينبغي ترميمها واستدامتها، من هنا يبرز السؤال الآتي: ألا تدعو الظرفية الراهنة، وفي ضوء المعطيات الجديدة، إلى تجديد التعاقد بين الدولة

والجمعيات من خلال عقد حوار وطني ثاني حول المجتمع المدني؟!



على مشارف عقد من الزمن:

ماذا جنى العمل الجماعي من تجربة الحوار الوطني حول المجتمع المدني؟

لائحة المراجع المعتمدة:

- عبد الله أموش عبد الله، أحداث بصمت حياة المجتمع المدني سنة 2014، جريدة التجديد الأسبوعية، عدد 3900، 14-08 دجنبر 2016.
- أوالطاهر محمد، الحركة الحقوقية في المغرب: جدلية التأثير والتأثر قبل الحراك العربي وبعده، ورقة بحثية، مبادرة الإصلاح العربي، 16 تموز / يوليوز 2018
- التقرير التركيبي للحوار الوطني حول المجتمع المدني والأدوار الدستورية الجديدة، اللجنة الوطنية للحوار الوطني، أبريل 2014
- التقرير التفصيلي لأنشطة الحوار الوطني حول المجتمع المدني والأدوار الدستورية الجديدة، الحوار الوطني حول المجتمع المدني والأدوار الدستورية الجديدة، 2014.
- التقرير السنوي حول وضعية الشراكة بين الدولة والجمعيات برسم سنة 2015، الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني.
- التقرير السنوي حول وضعية الشراكة بين الدولة والجمعيات برسم سنة 2016، الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني.
- التقرير السنوي حول وضعية الشراكة بين الدولة والجمعيات برسم سنة 2017، الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني.
- التقرير السنوي حول وضعية الشراكة بين الدولة والجمعيات برسم سنة 2018، الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني.
- التقرير السنوي للجمعية المغربية لحقوق الإنسان حول وضعية حقوق الإنسان بالمغرب خلال سنة 2016، يوليوز 2017.
- التقرير السنوي للعصبة المغربية للدفاع عن حقوق الإنسان حول وضعية حقوق الإنسان بالمغرب خلال سنة 2016، منشورات العصبة ماي 2017
- التقرير السنوي للعصبة المغربية للدفاع عن حقوق الإنسان حول وضعية حقوق الإنسان بالمغرب خلال سنة 2018، مطبعة الرسالة الرباط، ماي 2019
- التقرير السنوي للمنظمة المغربية لحقوق الإنسان حول وضعية حقوق الإنسان بالمغرب سنة 2019، بشراكة مع مؤسسة فريدريش ابرت.
- التقرير السنوي لوزارة الدولة المكلفة بحقوق الإنسان والعلاقات مع البرلمان حول وضعية الشراكة بين الدولة والجمعيات برسم سنة 2018.
- تقرير الوسيط من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان حول وضع الحقوق والحريات في المغرب خلال سنة 2019، الرباط يونيو 2020



على مشارف عقد من الزمن:

ماذا جنى العمل الجماعي من تجربة الحوار الوطني حول المجتمع المدني؟

- تقرير مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان حول حرية تكوين الجمعيات في المغرب: ثغرات قانونية وممارسات أمنية، سلسلة قضايا حركية (28)، 2017.
- جواب وزارة الدولة المكلفة بحقوق الإنسان والعلاقات مع البرلمان عن سؤال كتابي صادر عن فريق الأصالة والمعاصرة بمجلس النواب بخصوص تنفيذ مخرجات الحوار الوطني حول المجتمع المدني والأدوار الدستورية الجديدة بتاريخ 03 ماي 2021
- الحسيني الإدريسي نزهة، مساهمة المجتمع المدني في تدبير الشأن العام والمحلي على ضوء الدستور الجديد – الحوار الوطني حول المجتمع المدني نموذجا – تقرير البحث الميداني لنيل شهادة الماستر، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية ظهر المهرز، جامعة سيدي محمد بن عبد الله فاس، السنة الجامعية 2012-2013
- الحوار الوطني حول المجتمع المدني والأدوار الدستورية الجديدة ملحمة وطنية بمنهج تشاركي، الوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني، 13 مارس 2013 – 21 مارس 2014.
- رأي المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بعنوان "وضع ودينامية الحياة الجمعوية"، المملكة المغربية، 2017.
- رزيق أحمد، الحوار الوطني حول المجتمع المدني بالمغرب التوصيات والمقترحات، مجلة الفرقان، العدد 74 بعنوان المجتمع المدني بالمغرب، مطبعة النجاح الجديدة الدار البيضاء، 2014
- سلسلة مواقف حقوقية عدد مزدوج 9/8 الصادرة عن العصبة المغربية للدفاع عن حقوق الإنسان، 2014-2015، مطبعة الرسالة الرباط، 2015
- سؤال كتابي رقم 17733 موجه من طرف النائب البرلماني محمد التويحي بنجلون عن فريق الأصالة والمعاصرة بمجلس النواب إلى وزير الدولة المكلف بحقوق الإنسان والعلاقات مع البرلمان في موضوع تنفيذ مخرجات الحوار الوطني حول المجتمع المدني والأدوار الدستورية، وذلك بتاريخ 2020/2/27
- محمد طارق محمد، حوكمة حركة حقوق الإنسان في المغرب، أوراق بحثية، مبادرة الإصلاح العربي، 22 كانون الأول/ ديسمبر 2017.
- عارف أحمد، الممارسة الثقافية والجمعوية بالمغرب (مقاربة سوسيو ثقافية)، مطبعة النجاح الجديدة، الطبعة الأولى: الدار البيضاء، 2018
- مجلة الفرقان، العدد 74 بعنوان المجتمع المدني بالمغرب، مطبعة النجاح الجديدة الدار البيضاء، 2014
- مخرجات الحوار الوطني حول المجتمع المدني والأدوار الدستورية الجديدة: التقرير التركيبي 1/6، الحوار الوطني حول المجتمع المدني والأدوار الدستورية الجديدة، أبريل 2014.
- مذكرة المجلس الوطني لحقوق الإنسان بعنوان "حرية الجمعيات بالمغرب"، المملكة المغربية، 2015.



على مشارف عقد من الزمن:

ماذا جنى العمل الجماعي من تجربة الحوار الوطني حول المجتمع المدني؟

• نتائج البحث الوطني حول المؤسسات غير الهادفة للربح للمندوبية السامية للتخطيط، 2007، دجنبر 2011.

• الوثائق المرجعية للجمعية المغربية لحقوق الإنسان، الطبعة السادسة دجنبر 2013

• وثيقة دينامية إعلان الرباط من أجل حركة جمعوية قوية ومستقلة، 2014

• نص المداخلة التي قدمها الأستاذ ساعف عبد الله أثناء الجلسة العامة للمناظرة الوطنية لجمعيات المجتمع المدني، المنظمة من طرف دينامية نداء الرباط ببوزنيقة والمنعقدة بتاريخ 30 نونبر 2013، وذلك من خلال الرابط التالي:

<https://saaf.cerss.org/archives/61>

• مداخلة الأستاذ حجيوي نجيب بعنوان " المجتمع المدني فاعل جديد ، أو وهم من نوع خاص " ، وذلك بمناسبة الندوة العلمية المنظمة يومي 13 و 14 مارس 2017 برحاب كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية سطات حول موضوع " المجتمع المدني بالمغرب : التشكيل ، المسار ، الاستراتيجيات " (غير منشورة) . انظر الرابط التالي :

<http://www.hespress.com/societe/342716.html>

• الموقع الإلكتروني للوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان من خلال الرابط التالي:

<https://www.mcrpsc.gov.ma/%d8%a7%d9%84%d8%b9%d9%84%d8%a7%d9%82%d8%>

• بيان حول جدول أعمال مجلس الحكومة ليوم 15 يوليوز 2021 بتاريخ 9 يوليوز 2021، وذلك من خلال الرابط التالي:

http://www.sgg.gov.ma/Portals/1/conseil_gouvernement/OJ/2021/OJ_CG_15.7.2021.PD

• بيان حول تغيير جدول أعمال مجلس الحكومة ليوم الخميس 4 ذي الحجة 1442 (15 يوليوز 2021) بتاريخ 14 يوليوز 2021 من خلال الرابط التالي:

http://www.sgg.gov.ma/Portals/1/conseil_gouvernement/OJ/2021/OJ_CG_15.7.2021.PD

• مداخلة وزير الداخلية بخصوص التهديدات الإرهابية على المغرب بمجلس النواب بتاريخ 15 يوليوز 2014، الرابط التالي:

<https://www.youtube.com/watch?v=Zd1Q6xyC46U>

• بيان العصبة المغربية للدفاع عن حقوق الإنسان بتاريخ 13 يناير 2019 حول تجميد عضويتها من الائتلاف المغربي لهيئات حقوق الإنسان، الرابط التالي:

<https://abdelkaderalami.com/?p=1833>



على مشارف عقد من الزمن:

ماذا جنى العمل الجماعي من تجربة الحوار الوطني حول المجتمع المدني؟

- حامي الدين عبد العالي، المغرب : تجربة حوار وطني ناجح، مقال منشور بجريدة القدس العربي بتاريخ 30 / 05 / 2014، وذلك على الرابط التالي :

<http://www.alquds.co.uk/?p=174103>

- رازق سفيان، انتقادات للحكومة بسبب "التعتيم" حول قانون تأسيس الجمعيات، مقال منشور بتاريخ 14 يوليوز 2021، على الرابط التالي:

<https://al3omk.com/663885.html>

- الشامخ [عبد السلام](#)، بشكل سري وبدون "تساور.." الحكومة تستعد لتمرير "قانون الجمعيات"، منشور بتاريخ 16 يوليوز 2021 على الموقع الإلكتروني لهسبريس، على الرابط:

<https://www.hespress.com/%D8%A8%D8%B4%D9%83%D9%84->